

AL-TABRIZI

AL-INSAF FI TARK AL-ANSAF

al-Insaf fi tark al-ansaf

[illegible]



الإنصاف في ترك الأنصاف

—————

تأليف

آية اه الورع التقى الاغا

الحاج سيد حسن الحسيني

الانگجی التبریزی دام ظلہ

al-Tabrīzī, Hasan ibn Abī al-Hasan

al-Inṣāf fī tark al-arsāf

الإنصاف في ترك الأرساف

تأليف

آية الله الورع التقى الاغا

الحاج سيد حسن الحسيني

الانگجی التبریزی دام ظلّه

چاپخانه مشروطیة تبریز

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي حصرت السنة الحامدين عن شكر نعمته والصلوة والسلام على محمد سيد بريته وخاتم انبيائه وعلى المعصومين من عترته وحامته الذين طهرهم عن الرجس بنص كتابه .

وبعد فيقول أفقر عباد الله الغنى حسن بن ابي الحسن الحسيني احسن الله اليهما هذه رسالة وجيزة تتضمن التحقيق في تحديد الكرّ وسميتها بالانصاف (١) في ترك الانصاف (٢) اسئل الله التوفيق واصابة الحق بالدليل وهو الهادي سواء السبيل

اقول الكر ماء مقدر شرعاً لا ينفعل بالنجاسة ما لم يغيره
ولاصحابنا رضوان الله عليهم في تحديده طريقتان احدهما المساحة والمراد منها هنا استعلام ما في الماء من مكعب الشبر وابعاضه ليعرف بلوغه السّصاب الشرعي والآخر الوزن

وامّا الحدّ الاول ففيه اقوال منها ما ذهب اليه المشهور من اعتبار بلوغ تكسيره اثنين واربعين شبراً وسبعة اثمان شبر حاصلة من ضرب ثلاثة في ثلاثة يحصل تسعة ثم في نصف يحصل واحد ونصف ثم ان يضرب نصف في ثلاثة يحصل واحد ونصف ثم في نصف يحصل ربع فهذه الاثنى عشر

(١) بكسر الهمزة مصدرانصف (٢) بفتح الهمزة جمع نصف

و ربع مضروب طوله في عرضه فتضرب في عمته بان تضرب الاثنى عشر في ثلاثة تبلغ ستة وثلاثين وفي النصف تبلغ ستة ثم الربع في ثلاثة يحصل ثلثة ارباع وفي النصف يحصل ثمن فالكل اثنان واربعون شبراً وسبعة اثمان شبر

ومنها مذهب اليه القميون وابن بابويه واختاره العلامة في المختلف ووالدى العلامة الفقيه قدس سره في مجلس البحث من انه سبعة وعشرون شبراً مكسراً لاسقاطهم اعتبار النصف في كل من الابعاد

ومنها ما بلغ مكسره مائة شبر وهو منقول عن ابن الجنييد ومنها ما بلغت ابعاده الثلثة عشرة ونصفاً من دون اعتبار التكسير وهو منسوب الى القطب الراوندي

وعنها ما بلغ مكسره ستة وثلاثين شبراً نسب ذلك الى المحقق في المعتبر ولكن ستعرف من عبارته الاثنية عدم صدق هذه النسبة ويظهر من السيّد في المدارك الميل الى ذلك حيث قال بعد ان ذكر رواية ابي بصير الدّالة على المذهب المشهور وصحيحة اسماعيل بن جابر التي هي مستند القميين وطعن فيها بضعف السند ما لفظه واصح ما وقفت عليه في هذه المسئلة من الاخبار متناً وسنداً ما رواه الشيخ في الصحيح عن اسماعيل بن جابر قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الماء الذي لا ينجسه شيء قال ذراعان عمقه في ذراع وشبر سعتة فانّ الظاهر من اعتبار الذراع والشبر في السعة اعتبارهما في كل من البعدين انتهى كلامه

ويظهر من المحقق قدس سره ايضاً الميل الى العمل بهذه الرواية حيث قال بعد ان ذكر صحيحة اسمعيل التي هي مستند القميين وطعن

١٠٢٦-٦٥
١٥٤٥

فيها بقصور الدلالة ثم رواية ابي بصير وطعن فيها بعثمان بن عيسى ثم هذه الصحيحة ما لفظه ويحتمل ان يكون قدر ذلك كراً انتهى

ومنها ما نقل عن السيد جمال الدين ابن طاوس من الاكتفاء بكل
هاروي قيل وكأنه حمل الزايد على النسب

واعلم ان هذه المذاهب المنقولة كلها مجرد دعوى بلا دليل الا
مذهب القميين فاما المذهب المشهور فلم نظفر له بدليل من جهة الخبر غير
خبرين ضعيفين لا جابر لهما وتوهم انجبارهما بالشهرة مدفوع بان الانجبار
بالشهرة في الفتوى لا معنى له مع ان الاصل في هذا القول هو الشيخ والشهرة
بعده فيما ذهب اليه ومثل هذه الشهرة غير صالحة للجب

احد الخبرين مارواه في التهذيب عن محمد بن يحيى عن احمد بن
محمد بن يحيى عن عثمان بن عيسى عن ابن مسكان عن ابي بصير قال
سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الكر كم يكون قدره قال اذا كان الماء
ثلثة اشبار ونصفاً في ثلاثة اشبار ونصف في عمقه في الارض فذلك
الكر من الماء وفي الاستبصار في باب كمية الكر ومثله في الكافي اذا كان
الماء ثلثة اشبار ونصف (من غير نصب)

قال بعض المحققين ما حاصله الظاهر ان كان نصف بالجر فثلثة ايضاً
بالجر على حذف المضاف وابقاء اثره كقول ابي داود

اكل امرء تحسبين امرءاً و نار توقد بالميل نارا (١)

اي اذا كان الماء قدر ثلثة اشبار وقدر نصف شبر بحذف المضاف اليه

(١) يغاطب بهذا البيت امرأته وينبها بجهلها مكانه حين انكرت منزلته من السودد
ويقول لها انه لا ينبغي ان يغتر بمرء من غير امتحانه وكل امرء مفعول اول لتحسبين
وامراً مفعوله الثاني ونار يروي بالجر على تقدير كل نار فحذف المضاف وابقى اثره توقد
اصله توقد فحذف احدى التأنيين .

وتعويضه بالتنوين والقرينه عليه قول السائل كم يكون قدره ويجوز نصب
ثلاثة على الخبر بعد حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وجر نصف
على حذف المضاف وابقاء اثره ويجوز رفع نصف عطفا على المحل كما
فى قوله تعالى ان الله يرى من المشركين ورسوله فالاحتمالات اربعة ثم
قال والاظهر انه كان فى اصل الرواية المتلقاة من الامام عليه السلام بالجر
وهكذا الى زمن الشيخ ثم غيره بعض النسخ من السلف او بعض الفضلاء
من الخلف اشتباهاً او غفلة عما ذكرناه من الوجه الصحيح المطابق لقانون
الادب انتهى كلامه

ولكن قال نجم الائمة فى شرحه حاكياً عن سيبويه ان ابقاء المضاف
اليه على اعرابه بعد حذف المضاف انما يجوز

ان كان المضاف معطوفاً على مثله مضافاً الى شئ نحو مامثل زيد
يقول ذلك ولا اخيه وما مثل ابيك ولا اخيك يقولان ذلك يجب ههنا
اضمار المضاف فيكون ممّا حذف المضاف وترك المضاف عليه على اعرابه
لان اخيه فى المثال الاول لو كان معطوفاً على زيد لكان المعنى ~~مارجل~~
مارجل مثلهما يقول ذلك وليس هو المراد بل المعنى ما مثل هذا ولا مثل
هذا يقولان ذلك ولو كان اخيك فى المثال الثانى عطفاً على ابيك لم يقل
يقولان بل يقول انتهى

ثم انه قد يقال ان ترك احد الابعاد للظهور والمراد هو الضرب
فى الابعاد الثلاثة وذكر بهذه العبارة اعتماداً على ما علم من البعدين الاخرين
كما فى الرواية التى استدل بها على مذهب القميين حيث قال قلت وما

الكرّ وفي رواية اخرى وكم الكرّ قال ثلاثة اشبار في ثلاثة الاشبار والا كتفاء في المحاورات بذكر بعض الابعاد غير عزيز يقال هذا الحوض كم في كم فيجب بكذا في كذا والظاهر ان المسكوت عنه هو الطول لان عرض الشئ اذا قدر بقدر فاقل طوله مثله والا لم يكن طولاً ونفى اعتبار الزايد عليه في تحقيق الكرّ به يعلم بالاصل والحاصل ان احاط في الطول والعرض مماسكت عنه في هذه الرواية فاذا قلنا انه الطول يكون له وجه يعلم منه حاله بخلاف العرض .

ثم ان الظاهر ان ضمير مثله يعود الى ما دل عليه ثلاثة اشبار ونصف اي في مثل ذلك المقدار وكذا الضمير في عمقه اي في عمق ذلك المقدار وقوله ثلاثة اشبار ونصف بيان او بدل لمثله وفي عمقه حال منه يعنى انه اذا كان قدر الماء ثلاثة اشبار ونصف شبر مضروباً في مثل ذلك القدر ثلاثة اشبار ونصف حال كون ذلك المثل واقعاً في طرف عمقه اي عمق ذلك القدر الثابت في الارض فذلك الكرّ من الماء

لكن صرح في انوار الفقاحة بظهور هذه الرواية في الدورى لعدم اشتمالها على البعد الثالث وهو مشعر ببيان الشكل المستد يردون غيره كرواية ابن صالح الاتية الواردة في الركي ثم قال وماتكلفه بعضهم من ان الرواية قد اشتملت على الابعاد الثلاثة لظهور مثل هذا الخطاب في بيان الثلاثة وان ترك الثالث مدفوع بان ذلك في الضرب المجرد من ذكر بعض الابعاد كثلثة في ثلاثة لا الضرب المشتمل على احدها كقوله في عمقه في الارض فان الظاهر اشتماله عليّ بعدين احدهما العمق لان في عمقه

نعت لثلاثة احوال من مثله وثانيهما اماً الطول او العرض فيكون مجعلاً
ويستقطمعه الاستدلال او واحد يقوم مقامها وهو القطر وهو الاقرب في امثال هذه
المقامات فلا يصلح ان يكون دليلاً انتهى

والى ما ذكر اشار المحقق الاردبيلي في شرحه على الارشاد بقوله
واما ما يدل على الزيادة مثل ثلاثة اشبار ونصف في مثله مرتين فان مثله
لا يخلو من قصور انتهى

واما سند هذا الخبر فضعيف ايضاً لاشتماله على عثمان ابن عيسى
الواقفي قال في المعتبر عثمان ابن عيسى واقفي فروايته ساقطة لا يصغى الى من
ادعى الاجماع منّا فانه يدعى الاجماع في محل الخلاف انتهى كلامه
وقال المحقق الاردبيلي بعد ان طعن فيه بضعف الدلالة كما مر
وسنده ايضاً ليس بصحيح بل لا حسن ولا موثق انتهى

واما ما اضيف الى الكشي من انه نقل قولاً بانه ممن اجمعت
العصابة على تصحيح ما يصح عنه فقد صرح بعض المحققين بانه ليس في
كتابه منه عين ولا اثر ولعل هذا التوهم نشأ من قوله ذكر نصر بن
الصباح ان عثمان ابن عيسى كان واقفياً وكان وكيل موسى ابي الحسن عليه السلام
وفي يده مال فسخط عليه الرضا عليه السلام ثم تاب عثمان وبعث اليه بالمال
وكان شيخاً عمراً ستين سنة وكان يروى عن ابي حمزة ولا يتهمون عثمان
بن عيسى

اقول الظاهر ان المراد بقوله لا يتهمون عثمان بن عيسى انهم
لا يتهمونه في روايته عن ابي حمزة فانه ادر كه حين امكان روايته عنه

بخلاف الحسن بن محبوب عنه (١) لانهم لا يتهمونه في كل ما يرويه حتى يفيد ذلك انه كان ممن اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه كما توهم

مع ان نصر بن الصباح البلخي الذي نقل عنه القول المذكور غالى المذهب فاسد الاعتقاد على ما ذكره في كتب الرجال فكيف يحصل بقوله الوثوق الا ان يقال ان المشايخ قد اكثروا من النقل عن نصر على وجه الاعتماد وبلغ الى حد لا مزيد عليه والاكثر من الرواية عن شخص دائل الاعتماد ونقل عنه في كثير من التراجم ذم الغلاة ولعنهم والطعن فيهم هذا

(١) لعل سبب التهمة ان تولد ابن محبوب كان قبل وفاة ابي حمزة بسنة لان وفاة ابي حمزة كانت سنة خمسين ومائة ووفاة ابن محبوب كانت في آخر سنة اربع وعشرين ومائتين وكان من ابناء خمس وسبعين سنة وربما يظهر من ترجمة احمد بن محمد بن عيسى ان تهمته من اجل روايته عنه في صغر سنه ويحكى عن الكشي ان نصر بن الصباح قال احمد بن محمد بن عيسى لا يروى عن ابن محبوب من اجل ان اصحابنا يتهمون ابن محبوب في روايته عن ابي حمزة ثم مات احمد بن محمد فرجع قبل مامات وكان يروى عن كان اصغر سنا منه

قال في منتهى المقال وعلى تقدير صحة التواريخ ظاهر ان روايته عن كتابه وهذا ليس بفسق ولا منشأ للتهمة بل لا يجوز الاتهام بامثاله سيما مثل الحسن الثقة الجليل وكذا الحال في الاخذ في صغر السن ولذلك ندم احمد وتاب على ان الاكثر من احوال اكثر المشايخ الرواية من الكتاب

ثم ان بعضهم استظهر من كلام الشيخ قدس سره في العدة ان
الأصحاب يعملون باخبار عثمان بن عيسى على وجه يؤذن بالاتفاق وفي
جواهر الكلام عن الشيخ في العدة انه نقل الاجماع على العمل بروايته انتهى
ولكن لا يخفى ما فيه لان الشيخ قال في العدة على ما حكى عنه اذا
كان الراوى من فرق الشيعة مثل الفطحية والواقفة والناووسية وغيرهم
من العامة نظر فيما يروونه فان كان هناك قرينة تعضد او خبر آخر
من جهة الموثوقين بهم وجب العمل به وان كان خبر يخالفه من طرق
الموثوقين وجب اطراح ما اختصوا بروايته والعمل بما رواه الثقة وان
كان مارووه ليس هناك ما يخالفه ولا يعرف من الطائفة العمل بخلافه وجب
ايضا العمل به اذا كان متخرجاً في روايته موثقاً به في امانته وان كان
مخطئاً في اصل اعتقاده ولاجل ما قلناه عملت الطائفة باخبار الفطحية مثل
عبدالله بن بكير وغيره واخبار الواقفة مثل سماعة بن مهران وعلى بن ابي
حمزة وعثمان بن عيسى ومن بعد هؤلاء بما رواه بنو فضال و بنو سماعة
والطاطريون وغيرهم فيما لم يكن عندهم خلافه انتهى

وهو كما ترى صريح في وجوب اطراح خبر عثمان بن عيسى والعمل
بما رواه الثقة لانه صرح بان عمل الطائفة باخبار الواقفة انما كان فيما لم
يكن عندهم فيه خلافه وهنا قد ثبت خلافه بخبر صحيح صريح فكيف
يعمل به وي طرح الخبر الصحيح .

مع ان كون عثمان بن عيسى متخرجاً من الكذب غير معلوم ولا
مظنون وقد كتب اليه الرضا عليه السلام بعد وفاة ابيه عليه السلام في ماله وجواريه

فكتب اليه ان لم يكن ابوك مات فليس لك من ذلك شيئى وان كان قد مات
على ما يحكى فلم يأمرنى بدفع شيئى اليك وقد اعتقت الجوارى .
وهذا منه اعتراف بفسقه وجهله بالشرع ان لم يكن معانداً للمولى
من بعد ابيه لانّ ماله بموته ينتقل اليه امر بدفعه اليه ام لم يأمر فكيف
يجوز له اعتاق الجوارى في ملك الغير بغير اذنه بل مع طلبه وعدم رضاه
به هذا .

مع انه لا يسوغ تقليد الشيخ في معرفة احوال الرجال لانّ كلامه
في هذه الباب مضطرب غاية الاضطراب ومن اضطرابه انه يقول في موضع
ان الرجل ثقة وفي موضع آخر انه ضعيف كما في سالم بن مكرم الجمال
حيث قال في موضع انه ضعيف جداً وقال في موضع آخر انه ثقة
وقال في منتهى المقال في ترجمة سهل بن زياد اختلف قول الشيخ
الطوسي رحمه الله فيه فقال في موضع انه ثقة وقال في عدة مواضع انه
ضعيف في الحديث غير معتمد فيه انتهى

وقال في محكّي الرجال في عبد الله بن بكير انه ممن عملت الطائفة
بخبيره بلا خلاف كذا في محكّي العدة كما مرّ وفي الاستبصار في باب
الطلاق صرّح بما يدل على فسقه وكذبه وانه يقول برأيه وامثال ذلك
منه كثيرة جداً

ولم نعر على احد من الاصحاب غير الشيخ قدس سره في محكّي
العدة يوثق على بن ابي حمزة البطائنى او يعمل بروايته اذا انفرد بها
لانه واقفى كذاب مذموم قال الرضا (عليه السلام) بعد موته انه اقعد في قبره

فسئل عن الأئمة عليهم السلام فاخبر بأسمائهم حتى انتهى إلى فوقف ف ضرب
على رأسه ضربة امتلاً قبره ناراً

وعن احمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري رحمه الله تعالى على بن
ابى حمزة لعنه الله اصل الوقف واشد الخلق عداوة للولى من بعد ابى
ابراهيم عليه السلام

ومن اضطرابه رحمه الله ايضاً كما ذكره بعض المحققين انه تارة
يشترط فى قبول الرواية الايمان والعدالة كما فى كتبه الاصولية ولازم
ذلك عدم العمل بالموثقة والحسنة واخرى يكتفى فى العدالة بظاهر
الاسلام ولم يشترط ظهورها ومقتضاه العمل بهما كالصحيح

وقد صرح بعض المحققين بانه تارة يعمل بالخبر الضعيف مطلقاً
حتى يخص به اخباراً كثيرة صحيحة حيث تعارضه باطلاقها وتارة
يصرح برد الحديث لضعفه واخرى برد الصحيح معللاً بانه خبر واحد
لا يوجب علماً ولا عملاً كما عليه اكثر المتقدمين فكيف يفيد اخباره باتفاق
الاصحاب على العمل بخبر عثمان بن عيسى ظناً بذلك

وقد نوقش فى سند هذا الخبر ليضاً باشماله على ابى بصير فانه
مشارك بين الثقة والضعيف واجيب عنه بان الظاهر ان الواقع فى هذا السند
هو ليث بن البخترى المرادى بقرينة رواية ابن مسكان عنه وقد نص
على هذه القرينة جملة من الاعلام

ففى نقد الرجال: الظاهر ان ابا بصير الذى روى عنه عبد الله بن مسكان

هو ليث المرادى لا يحيى بن القاسم

وفى الحدايق لكن الراوى عن ابى بصير هنا هو ابن مسكان ولا يخفى
على الممارس انه عبدالله وهو قرينة على ليث المرادى لتكرّر روايته
عنه فى غير موضع

لكن فى منتهى المقال ان صاحب المعالم وابنه ادّعى الاطلاع على
رواية ابن مسكان عن ابى بصير يحيى بن القاسم

وفى الحدايق ان ابن صاحب المعالم قال نقل عن بعض مشايخنا ان
رواية ابن مسكان عن ابى بصير تعين كونه ليث المرادى ولا يخلو من تامل
لما قاله الوالد (ره) من انه اطّلع على رواية فيها ابن مسكان عن يحيى
بن القاسم واظن انى وقفت على ذلك ايضاً انتهى

قال بعضهم ان ذلك لا ينافى حصول الظن الناظر الى الغلبة وتصريح
الأكثر

اقول لا يخفى ان الاعتماد على هذه القرينة غير جيّد لعدم حصول
الوثوق والاطمينان منها هذا

وبالجملة اذا وقع ابو بصير فى سند خبر اوجب ذلك سقوطه عن
الاعتبار عند عدم قيام القرينة على ارادة الثقة منه بناء على ما اشتهر
بينهم من اشتراك ابى بصير بين الثقة والضعيف

ولكن لا مجال للمناقشة فيه من هذه الجهة بناء على ما حققته فى تنقيح
المقال من كون ابى بصير منحصراً فى ثقتين احدهما ليث المرادى والاخر
يحيى بن ابى القاسم الحذاء الضعيف يكنى بابى نصير بالنون لا بالباء
ويوسف بن الحارث يكنى بابى نصير بالنون بغير ياء فراجع

بني القاسم

فينحصر طريق القدح حينئذٍ في سند هذا الخبر الذي استند اليه المشهور في عثمان بن عيسى الواقفي

وامّا الطعن فيه باحمد بن محمد بن يحيى كما في المدارك حيث قال من رجال هذا السند احمد بن محمد بن يحيى وهو مجهول فغير جيد لان ابن يحيى غير مذکور في الكافي وكذا في الاستبصار وانما الموجود فيهما احمد بن محمد نعم هو مذکور في التهذيب ولعله من قلم بعض الناسخين او انه تصحيف عيسى لان رواية محمد بن يحيى العطّار عن احمد بن محمد قرينة على ان المراد به ابن عيسى

الثاني من الخبرين الذين استدّل بهما على القول المشهور مارواه في الكافي عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن الحسن بن صالح الثوري عن ابي عبد الله عليه السلام اذا كان الماء في الركي كرا لم ينجسه شيء قلت وكم الكر قال ثلاثة اشبار ونصف عمقها في ثلاثة اشبار ونصف عرضها

وقد نوقش فيه ايضاً بضعف السند وقصور الدلالة واما ضعف السند فلاشتماله على الحسن بن صالح الثوري الكوفي لانه زیدیّ اليه ينسب الصالحية منهم وفي باب المياه من التهذيب ان الحسن هذا بترى متروك العمل بما يختص بروايته انتهى

ولكن الراوى عنه ابن محبوب الذي اجمعت العصباته على تصحيح ما يصح عنه فتأمل

واما قصور الدلالة فلظهوره في الشكل المستدير ولا حاجة الي تقدير

البعد الثالث بل الظاهر المتبادر الى الذهن من العرض في مثل المقام مجموع سعته
وسطحه الظاهر كما قوله تعالى وعرضها كعرض السموات والارض لا خصوص
بعد معين بحيث يكون قسيماً للطول مع غلبة استدارة الركي لكنه
على ما نقل في باب حكم الأبار من الاستبصار مشتمل على البعد الثالث حيث
روى فيه عن الحسن بن صالح الثوري عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كان
الماء في الركي كراً لم ينجسه شئني قلت وكم الكر قال ثلاثة اشبار
ونصف طولها في ثلاثة اشبار ونصف عمقها في ثلاثة اشبار ونصف
عرضها فلامجال للمناقشة في دلالة بناء على ما في الاستبصار من التنصيص
على كل من الابعاد الثلاثة وانما المناقشة قوياً على النحو المروي
في الكافي ولكن لا يخفى ان الكليني اضبط واحتمل وقوع السهو والخطاء
في الضبط من الشيخ كما هو الغالب اقرب

بل عن بعضهم ان الرواية غير مشتملة على تلك الزيادة في الاستبصار
ايضاً على بعض النسخ

ثم انه مشتمل على اعتبار الكرية في ماء البئر والاخبار الصحيحة
دالة على خلافه وكفاية المادة وعدم اعتبار الكثرة فيه فيحتمل حينئذ
هذا الخبر كما ذكره في الاستبصار وجهين احدهما ان يكون المراد
بالركي غير النابع والاخر ورود الخبر موافقاً لمذهب بعض العامة
من التسوية بين الأبار والغدران في قلتها وكثرتها قال في الاستبصار والذي
يبين ذلك ان الحسن بن صالح راوى هذا الحديث زيدي بترى متروك الحديث
فيما يختص به

وامّا ماذهب اليه القميّون وابن بابويه فمستنده مارواه مخمّد بن خالد البرقي عن محمّد بن سنان عن اسمعيل بن جابر قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الماء الذي لا ينجسه شيء فقال كر فقلت وما الكر قال ثلاثة اشبار في ثلاثة اشبار

ولا قصور في سنده كما توهم لانّ محمّد بن خالد وان طعن عليه القميّون بروايته عن الضعفاء واعتماده على المراسيل الاّ انه ثقة والمشهور بين الفقهاء العمل برواياته وفي المدارك انّ الشيخ نصّ على تعديله وعن النجاشي الاعتراف له بالفقه والادب وحسن المعرفة بالاخبار وعلوم العرب الاّ انه قال على ما حكى عنه وكان محمّد ضعيفاً في الحديث لكنّه صريح في تضعيف حديثه لروايته عن الضعفاء واعتماده على المراسيل لا تضعيف نفسه وقد مدحه بما عرفت فنسبة الجرح الى النجاشي في غير محلّها

فاذا علم رواية محمّد بن خالد البرقي عن الثقة كما في المقام فالرواية صحيحة

وامّا محمّد بن سنان فهو مشترك بين ابي جعفر الزاهري الخزاعي والهاشمي مع اختلاف الطبقة لانّ الاول من اصحاب الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام والثاني من اصحاب الصادق عليه السلام والواقع في السند هو الاول وهو وان كان مشهوراً بالضعف الاّ انّ الذي يظهر من تتبّع احواله انه امامي عدل جليل عظيم القدر وقد روى بطريق صحيح عن ابي طالب عبد الله بن الصلت القمي قال دخلت على ابي جعفر الثاني عليه السلام في آخر عمره فسمعتة يقول جزى الله صنوان بن يحيى ومحمد بن سنان

وزكريا بن آدم عنى خيراً فقد وفوالى ولم يذكر سعد بن سعد قال
قال فخر جت فلقيت موثقاً (١) وقلت له ان مولاي ذكر صفوان ومحمد
بن سنان وزكريا بن آدم وجزاهم خير اولم يذكر سعد بن سعد قال فعدت اليه
فقال جزى الله صفوان بن يحيى ومحمد بن سنان وزكريا بن آدم وسعد
بن سعد عنى خيراً فقد وفوالى وروى عنه عليه السلام ايضاً انه يذكر
صفوان بن يحيى ومحمد بن سنان بخير وقال رضى الله عنهما برضاى عنهما
فما خالفانى وما خالفا ابى قط وغيرهما من الروايات الدالة على توثيقه
وعلمو شأنه وعظم قدره وقد اجمعت الثقات الاجلّة على الرواية عنه وما
نسب اليه من الغلو والاضطراب غير مستند الى اصل يعتمد عليه
فمستند القميين كما عرفت فى غاية الصّحة

ثم ان الشيخ روى فى التهذيب قبيل تحديد الكر عن احمد بن محمد
عن ابيه عن سعد بن عبدالله عن احمد بن محمد عن محمد بن خالد البرقى
عن محمد بن سنان عن اسماعيل بن جابر قال سألت ابا عبد الله عليه
السلام عن الماء الذى لا ينجسه شئى قال كر فقلت وما الكر قال ثلاثة
اشبار فى ثلاثة اشبار

ثم روى فى ذيل تحديد الكر عن محمد بن احمد بن يحيى عن
احمد بن محمد عن البرقى عن عبدالله بن سنان عن اسمعيل بن جابر
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الماء الذى لا ينجسه شئى
الخبر ومثله فى الاستبصار فى باب كمية الكر

وبالجملة أنّ الشيخ رواها بطريقين في أحدهما عبدالله بن سنان
وفي الآخر محمد بن سنان

قال في منتهى المقال في ترجمة عبدالله بن سنان ما لفظه وقع في كتابي
الشيخ رواية أبي عبدالله البرقيّ عن عبدالله بن سنان وهو سهو ولذا رواه
في موضع آخر عن محمد بن سنان وهو الصواب انتهى

لكن قال بعض المحققين أنّ محمد بن سنان الزاهريّ ومحمد بن
خالد البرقيّ من أصحاب الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام واما عبدالله
بن سنان وكذا اسمعيل بن جابر فهما من أصحاب الصادق والكاظم عليهما
عليهما السلام على ما نصّ عليه الكشيّ فرواية البرقيّ عن الزاهريّ وهو عن ابن جابر
وكذا روايته عن عبدالله وهو عن ابن جابر ممّا لا مانع منه أصلاً لا اجتماعهم
كلّهم في طبقة واحدة لأشترأ كههم جميعاً في صحابة الكاظم عليه السلام ومنه
يظهر أنّ احتمال روايتهما معاً له ثابت قطعاً وإنّ الذي يشهد به التتبع
هو أنّ الواقع في طريق هذه الرواية كما يحتمل ان يكون هو محمد بن
سنان كذلك يحتمل ان يكون عبدالله بن سنان من غير ترجيح ولا فرق
وإنّ القول بأنّ ذكر عبدالله سهو سهل يدلّ عليه ما ذكره العلامة
في المختلف بقوله احتجّ ابن بابويه بما رواه في الصحيح عن عبدالله بن
سنان عن اسمعيل بن جابر قال سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الماء
الذي لا ينحسه شيء قال كرهت وما الكره قال ثلثة اشبار في ثلثة
اشبار انتهى وممّا يؤيد مضمون هذه الصحيحة ما ارسله الصدوق
في المجالس على ما حكى عنه حيث قال روى أنّ الكره هو ما يكون ثلثة
اشبار طولا في ثلثة اشبار عرضاً في ثلثة اشبار عمقاً

قال في مصباح الفقيه بعد ان اعترف بما ذكرنا من تأييد المرسلات ما لفظه ولكن يضعف المؤيد والمؤيد مضافاً الى قصورهما عن مكافئة الروايتين المتقدمتين المعمول بهما لدى الأصحاب مخالفتها لرواية علي بن جعفر في كتابه عن اخيه عليه السلام قال سألته عن جرة (١) ماء فيها الف رطل وقع فيه اوقية بول هل يصلح شربه او الوضوء منه قال عليه السلام لا يصلح فان الف رطل على ما اعتبره بعضهم يقرب من ثلثين شبراً فلا معنى للحكم بانفعاله لو كان كراً وحمله على التغير بالأوقية من البول التي هي نصف السدس من الرطل كما ترى .

اقول لاشكال كما صرح به بعض المعاصرين في ان حقيقة الجرة ومعنى هذه الكلمة في هذا الزمان وذلك الزمان شيئاً واحداً يختلف ومعلوم انها فكما ان الشربة غاية عظمها ان تكون جرة صغيرة فالجرة غاية عظمها ان تكون حباً صغيراً (٢)

مع انها انما يطلق عليها هذه الكلمة من حيث انها موضوعة لنقل الماء لا للاستقرار نظير اطلاق الشربة على ما يشرب به والائناء الموضوع للنقل لا يسع الف رطل من الماء فكل ما دل على خلاف ذلك الأمر البديهي متاؤل او مطروح ويمكن ان يراد من رواية علي بن جعفر عليه السلام ان الجرة وان بلغت ما بلغت تنجس حيث انها لا يمكن ان تسع الكرو وكلمة الف كناية عن الكثرة فهو مبالغة فغرضه ان لا يكون سؤالاً عن جرة خاصة بل عن اعظم ما يتصور من افرادها بخلاف ما في رواية

(١) الجرة بالفتح اناء من خفف له بطن كبير وعروتان وافم واسع

(٢) وحكى عن اللغويين التصريح بان الجرة اناء معروف والحب وعاء لائناء

سعيد الأعرج قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجرّة تسعة مائة رطل من ماء يقع فيها أوقية من دم اشرب منه واتوضأ قال لا فإنه خصّ هذا الصنف من الجرّة بالسؤال

مع ان المروى عن علي بن جعفر عن اخيه عليهما السلام عن قرب الاسناد حب ماء وقع فيه أوقية بول

ومما يؤيد أيضاً مضمون مستند القميين مرسله عبد الله بن المغيرة عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام قال الكر من الماء نحو حبي هذا وأشار الى حب من تلك الحباب التي بالمدينة

فإن من البعيد ان يسع حب مقدار ثلاثة واربعين شبراً أو ستة وثلاثين شبراً من الماء

ومما ذكرناه يظهر ضعف ما قيل في ترجيح المذهب المشهور على مذهب القميين من ان الأخبار الدالة على اعتبار الكرية اقتضت كونها شرطاً لعدم الأنفعال بالملاقاة فما لم يقدّم دليل شرعي على حصول الشرط يجب الحكم بالأنفعال

وتوضيح الضعف ان الدليل الشرعي وهو الخبر الصحيح الدال على ان قدر الكر ثلاثة في ثلاثة قد دل على حصول الشرط فوجب الحكم بعدم الأنفعال لان القدر الزايد على ذلك لم يدل على اعتباره في حصول الكرية دليل يعتمد عليه

وامّا ما نقل عن الأسكافي من ان الكر ما بلغ مكسره مائة شبر ففي مصباح الفقيه صرح بعدم ظهور مستنده

ولكن عن الدلائل يمكن ان يكون مستنده رواية الأرمطال حملاً على

المكسية بادعاء انّها بعد الا اعتبار تقارب مائة شبر
ثم ان من الغريب ما حكى عن الاسكافى من الجمع بين الاكتفاء
بالقلتين وبين التكسير بنحو مائة شبر حيث قال فى محكى المختصر حدّ
الكر قلّتان ومبلغه وزناً الف ومائتا رطل وتكسيّره بالذراع نحو مائة
شبر انتهى

ومن المعلوم عدم اتّساع القلتين ذلك المقدار من الاشبار فان
القلّة الجرّة الكبيرة والراوية كما حكى عن الأزهري ملا القلتين
وامّا ما حكى عن القطب الراوندى من انّه ما بلغ ابعاده الثلاثة عشرة
اشبار ونصفاً فالظاهر كما فى مصباح الفقيه ان مراده بلوغ ابعاده الثلاثة
هذا الحدّ على تقدير تساويها لامطلقاً فليس مخالفاً للمشهور والا كفى
فى بطلانه انّه لم نقف على ما يمكن الاستدلال له به (١) وان الاخبار الواردة
فى هذا الباب كلّها على خلافه

مع انّه يلزم على هذا اختلاف افراد الكر فانه قديكون مساحته
مساوية لمساحة الكر على المذهب المشهور وقد يكون ناقصة قريبة
منها وقد تكون بعيدة عنها جدّاً كما لو كان طوله تسعة اشبار وعرضه
شبراً وعمقه نصف شبر فان مساحته اربعة اشبار ونصف فانا اذا ضربنا
عمقه فى عرضه يحصل منه نصف شبر ومضروبه فى طوله اربعة اشبار ونصف
وامّا ما نقل عن ابن طاوس من العمل بكلّ ما روى فقد اعترض
عليه فى مصباح الفقيه بقوله وفيه بعد تسليم امكانه انه طرح لكلّ ما روى
لاعمل بكلّها ووجهه ظاهر انتهى كلامه رفع مقامه

(١) استدلل له بعضهم برواية ابى بصير بجعل فى بمعنى مع وفيه مالا يخفى

فَتَحَصَّلَ مِنْ جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا أَنَّ الْأَقْوَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْقَمِيَّونَ مِنْ
اعْتِبَارِ الْأَشْبَارِ الثَّلَاثَةِ فِي الْأَبْعَادِ الثَّلَاثَةِ وَأَنَّ الْقَدْرَ الزَّائِدَ عَلَى ذَلِكَ لَمْ يَبْدَلْ
عَلَى اعْتِبَارِهِ دَلِيلٌ تَرَكْنَ إِلَيْهِ النَّفْسُ

مَعَ أَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ صِحَّتِهِ يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى النَّدْبِ جَمْعاً بَيْنَهُ
وَبَيْنَ مَا دُلَّ عَلَى مَذْهَبِ الْقَمِيَّينَ وَصَوْنًا لِمِثْلِ هَذَا الْخَبَرِ الصَّحِيحِ عَنِ الطَّرْحِ
وَأَمَّا الْحَدُّ الثَّانِي أَعْنَى كَمِّيَّةِ الْكُرِّ بِالْوِزْنِ فَهُوَ الْفِ وَمَأْتَا رَطْلٌ
وَالْأَصْلُ فِيهِ مَرْسَلَةُ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ

السَّلَامُ قَالَ الْكُرُّ مِنَ الْمَاءِ الَّذِي لَا يَنْجِسُهُ شَيْءٌ الْفِ وَمَأْتَا رَطْلٌ

وَفِي مُحْكَى الْعُدَّةِ أَنَّ ابْنَ أَبِي عَمِيرٍ لَا يَرَوِي إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ وَعَنِ الْعَلَامَةِ
فِي النِّهَايَةِ أَنَّهُ لَا يَرْسُلُ إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ وَقِيلَ كَمَا ذَكَرَهُ فِي مُنْتَهَى الْمَقَالِ لَعَلَّ
قَوْلَهُ ذَلِكَ لَمَّا قَالَهُ النَّجَاشِيُّ مِنْ أَنَّ أَصْحَابَنَا يَسْكُنُونَ إِلَى مَرَاثِيلِهِ وَفِيهِ
تَامَلٌ وَوَجْهَ السَّكُونِ إِلَى مَرَاثِيلِهِ بَانَ الْغَرَضُ عَدَمُ الْقَدْحِ بَعْدَ الضَّبْطِ
حَيْثُ أَنَّ كَثْرَةَ الْأَرْسَالِ مَظْنَّةٌ ذَلِكَ أَنْتَهَى

قَالَ فِي مُنْتَهَى الْمَقَالِ أَيْضاً حَاضِياً عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ لَوْ سَلَّمَ أَنَّهُ لَا يَرْسُلُ
إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ لَا يَكُونُ حُجَّةً عَلَى غَيْرِهِ لَجَوَّازُ أَنْ يَكُونَ ثِقَةً عِنْدَهُ فَلَوْ عَرَفَهُ
الْغَيْرُ لَظَهَرَ لَهُ خِلَافُهُ أَنْتَهَى

وَقَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ مَا حَاصِلُهُ أَنَّ الْمَرْسَلَ لَيْسَ بِحُجَّةٍ وَأَنَّ كَانَ
الْمَرْسَلُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَمِيرٍ لِلْجَهْلِ بِحَالِ الْمُحَذَّوْفِ فَلَعَلَّهُ كَانَ ضَعِيفاً وَهُوَ غَيْرُ
عَالِمٍ بِجِهَاتِ ضَعْفِهِ وَلَوْ كَانَ مَذْكُوراً لَكَانَ لَغَيْرِهِ أَنْ يَجْتَهِدَ فِيهِ وَيَعْمَلَ
بِمَا آدَاهُ إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَا يَرْسُلُ إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ لَا يَسْمُنُ وَلَا يَغْنِي

اذا الثقة عنده لعدم عثوره على قوادح عدالته او اكتفائه فيها على ظاهر
الاسلام الى غير ذلك لا يلزم ان يكون ثقة عند غيره اجواز ان يكون
مذهبه في العدالة مخالفاً لمذهب غيره انتهى

فعلى هذا ينحصر الطريق في المساحة على طريقة القميين في معرفة
كمية الكر

لكن عن جماعة منهم الشهيد في أوائل الذكرى ان اصحاب اجمعوا
على قبول مراسيله وكيف كان فقد تلقى الاصحاب مرسلته المتضمنة
لتحديد الكر بالارطال بالقبول ولم يناقشوا فيها بالارسال

ثم ان المراد بالارطال فيها هو العراقي على المشهور الاقوى (١)
لا لما قيل من كون المرسل ومشايخه من اهل العراق حتى يتوجه اليه
المناقشة في صغراه بان المرسل غير المخاطب وفي كبراه بان عرف
البلد مقدّم على غيره في مقام الدوران بل لان مقتضى الجمع بين
هذه المرسلتين وبين صحيحة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام
قال والكر ستمائة رطل حمل الرطل في المرسلتين على العراقي وفي الصحيحة
على المكي الذي هو ضعف العراقي ويستفاد من تتبع الاخبار كما اعترف
به في مصباح الفقيه ان الرطل العراقي كان عياراً متعارفاً لاهل المدينة
وان كان لهم عيار مخصوص متعارف فيما بينهم وهو الرطل المدني كما
يظهر اطلاق الرطل على العراقي من رواية الكلبي النسابة لما سئل عن
الشن الذي ينبذ فيه التمر للشرب والوضوء كم كان يسع من الماء قال ما

(١) وعن السيد وابن بابويه انه المدني

بين الاربعين الى الثمانين الى فوق ذلك قلت باي الأبطال قال بارطال
مكيال العراق حيث انه عليه السلام اعتمد على الأطلاق مع ارادة العراقي
منه لولم يسئل الراوى عنه فيستفاد من ذلك ان اطلاق الرطل على العراقي
كان شائعاً فيما بينهم كما يظهر من كلام السائل قلت باي الأبطال ان
الأبطال المتعارفة بينهم كانت متعددة وبالجمله لاشكال في ان لفظ الرطل
قد كان مشتركاً في ذلك الزمان كما يشهد به تتبّع الاخبار فضم احدى
الروايتين اعنى مرسله ابن ابي عمير وصحيحة محمد بن مسلم الى الأخرى
قريئة معينة للمراد منهما بشهادت العرف

ومما يؤيد هذا الحمل كون ابن ابي عمير من اهل العراق ويحتمل
كون ذلك تفسيراً باصطلاحهم وكذا كون محمد بن مسلم من اهل
الطائف وهو من توابع مكة المشرفة

مع ان حمل الرطل في المرسله على العراقي متعين اذ لو حمل
على المدني او المكي يستلزم ان لا يكون الماء البالغ ثلثة واربعين شبراً
كراً والأخبار الواردة في هذا الباب كلها على خلافه

وكذا حمله في الصحيحة على المكي متعين لان حمله على العراقي
او المدني يستلزم طرحها لعدم القائل بمضمونها

ثم انه لانعرف خلافاً بين الأصحاب في ان الرطل المكي ضعف
العراقي كما عرفت عند التعرض للجمع بين المرسله والصحيحة وان
الرطل المدني مائة وخمسة وتسعون درهماً واما الرطل العراقي فالمشهور
انه مائة وثلثون درهماً ثلثا المدني فالمدني رطل ونصف بالعراقي ويستفاد

ما عليه المشهور مضافاً الى شهادات جملة من الأعاظم به من مكاتبة جعفر بن ابراهيم بن محمد الهمداني التي رواها المشايخ الثلاثة قال كتبت الى ابي الحسن عليه السلام على يدي اني جعلت فداك ان اصحابنا اختلفوا في الصاع بعضهم يقول الفطرة بصاع المدنى وبعضهم يقول بصاع العراقي قال فكتب الى الصاع ستة ارطال بالمدنى وتسعة ارطال بالعراقي قال واخبر انه يكون بالوزن الفاً ومائة وسبعين وزنة

الوزنة بالكسر لغة النوع من وزن والمراد منها في هذه الرواية الدرهم بقرينة خبر ابراهيم بن محمد الهمداني فان فيه الفطرة صاع من قوت بلدك الى ان قال تدفعه وزناً ستة ارطال برطل المدينة والرطل مائة وخمسة وتسعون درهماً تكون الفطرة الفاً ومائة وسبعين درهماً

فيكون العراقي الذي هو تسع المجموع مائة وثلثين درهماً وايضاً ان رواية جعفر الهمداني صريحة في كون العراقي ثلثي المدنى ولا خلاف بينهم ان المدنى مائة وخمسة وتسعون درهماً

ومما ذكرنا تبين بطلان ما ذهب اليه العلامة قدس سره في نصاب الغلات من التحرير وفي محكي موضع من المنتهى من ان الرطل العراقي مائة وثمانية وعشرون درهماً واربعة اسباع درهم

ثم قال في التحرير وهو تسعون مثقالاً والمثقال درهم وثلثة اسباع درهم قال في الجواهر بعد نقل هذا القول عن كتابي العلامة لم نعرف له مستنداً بل هو مخالف لما سمعته من خبر الهمداني انتهى

وبالجملة انه سهو من قلمه الشريف او انه تبع في ذلك بعض العامة
 ذاهلاً عن مخالفة الرواية واقوال الأصحاب ومخالفة نفسه في باقى كتبه
 فالرطل العراقي واحد وتسعون مثقالاً شرعياً وبالمناقيط الصيرفية
 ثمانية وستون مثقالاً وربع مثقال لان المثلث الصيرفى مثقال وثلث
 من الشرعى والمثلث الشرعى ثلاثة ارباع الصيرفى فكل اربعة مثاقيل
 شرعية ثلاثة مثاقيل صيرفية

فالكر على المختار يبلغ مائة الف وتسعة آلاف ومائتى مثقال شرعى
 وبالمناقيط الصيرفية يبلغ واحداً ومائتين الفاً وسبع مائة مثقال
 وبالمناقيط التبريزية الذى هو عبارة عن ستمائة واربعين مثقالاً يبلغ
 مائة وثمانية وعشرين مناً الا عشرين مثقالاً صيرفياً
 ثم ان المنقول عن بعض المتأخرين انه قال اننا قدرنا الظرف الذى
 يكون شبراً فى شبر فى شبر يسع ألفين وثلثمائة وثلثة واربعين مثقالاً صيرفياً
 فعلى مذهب القميين يكون الكر ثلاثة وستين الفاً ومائتين وواحداً
 وستين مثقالاً

وعلى صحيحة اسماعيل بن جابر الدالة على ان الكر ذراعان عمقه
 فى ذراع وشبر سبعة بناء على حملها على المربع يكون اربعة وثمانين
 الفاً وثلثمائة وثمانية واربعين مثقالاً صيرفياً
 وعن المحدث الأسترآبادى انه قال اننا اعتبرنا الكر بالوزن
 فوجدناه قريباً من هذا المقدار

لكن عن بعض الأعظم ممن عاصروناهم انه قال الف ومائتا رطل عراقي
 يقرب من سبعة وعشرين شبراً لاننا وزناً

الكر من الماء الحلو والمر غير مرة فوجدناهما بالغين سبعة وعشرين شبراً هذا

ثم ان المحقق الهمداني قال في مصباح الفقيه بقي في المقام اشكال وهو ان الكر مكيال خاص ولا معنى لجعل كل من الوزن والمساحة حداً لمعرفته مع عدم تساويهما في الصدق واجاب عنه بعد ذكر مقدمة في حله بما حاصله ان نفس الاشبار في حد ذاتها لاتصلح ان تكون حداً حقيقياً لمعرفة الكر الذي هو موضوع واقعي لا يختلف باختلاف الأشخاص وانما هي كاشفة عن تحقق الموضوع الواقعي لانها حد حقيقي للموضوع النفس الامري بحيث لايزيد عليه اصلاً في شئ من مصاديقه واما الرطال فالظاهر كونها تحديداً حقيقياً اما اولاً فلعدم الداعي على صرف ادلتها عن ظاهرها لكونها عياراً مضبوطاً في حد ذاتها لا يقبل الزيادة والنقصان وثانياً فلان نفس التحديد بالرطال اشارة الى كونها بياناً للموضوع الواقعي لعسر معرفتها بالاختبار فلا يناسب جعلها طريقاً ظاهرياً انتهى اقول لا اشكال في اختلاف وزن المياه كلها بحسب الاختلاط بالاجزاء الارضية الا في المقطر منها وماء المطر قبل امتزاجه بالمواد الارضية وان الاختلاط بمثل الطين والملح والجص والكبريت ونحوها يوجب ثقل الماء مع ان هذه المواد لا تدخل لها في الاعتصام ولا يشك احد في كرية الماء بالاختلاط بالطين وغيره مما يوجب ثقله بل يمكن دعوى ان الاختلاف من هذه الجهة اكثر من الاختلاف في الاشبار المتعارفة التي من اجل اختلافها لم يقل بكونها حداً حقيقياً حيث قال قدس سره

مالفظه انّ الأَشبار في حدّ ذاتها لا انضباط لها حتى المتعارف منها فكيف
يمكن ان تجعل حدّاً لموضوع واقعيّ انتهى

بل نقول لا اختلاف بحسب الأَشبار اذ المراد منها اقصر الأَشبار
المتعارفة لا كلّ شبر متعارف حتى يلزم كون ماء كراً بالنسبة الى
شخص وغير كراً بالنسبة الى شخص آخر

وقال بعض المعاصرين انّ وزن الماء متعذّر غالباً او متعسّر ولا
اشكال انّه ليس الغرض استكشاف حال الماء بالميزان انما المقصود
استكشافه با لمشاهدة فلا بدّ ان يكون من الكثرة بمثابة يعلم بلوغه
ذلك المقدار فليس حدّ الكرّ من حيث الثقل بحيث لايزيد ولا ينقص
فهو احتياط في الوزن او تقريب في المساحة انتهى

وبالجملة فما ذكره المحقّق الهمدانيّ قدس سرّه من كون الحدّ
الحقيقيّ هو الوزن لانّه اخصّ من المساحة ومضبوط في حدّ ذاته لا يقبل
الزيادة والنقصان وانما المساحة كاشفة عن تحقّق الموضوع الواقعيّ لانّها
حدّ حقيقيّ للموضوع النفس الأمرى مردودٌ بما عرفت من اختلاف المياه
بحسب الأمتزاج بالموادّ الأرضيّة وليس الوزن اخصّ مطلقاً من المساحة
حتّى يكون التّحديد بهما غير معقول بل بينهما عموم من وجه فتارة
يكون الف ومأتا رطل عراقىّ من الماء زائداً على الكرّ بحسب المساحة
وأخرى ينعكس ولا مانع من التّحديد بكلّ منهما فالماء الرّاكد اذا بلغ
احد الحدّين بأيّهما كان فذلك الكرّ الذي لا ينجسه الملاقاة وهذا ليس
امراً غير معقول

والحمد لله تعالى وقد وقع الفراغ من تحرير هذه الرسالة
في اليوم السابع والعشرين من شهر رمضان المبارك سنة الف وثلثمائة
وثمانين من الهجرة النبوية على مهاجرها آلاف التحية .

غلط	صحيح	صفحة	سطر
تعضد	تعضده	٩	٦
ايضاً على	ايضاً الاعلى	١٤	١٣
العصباته	العصابة	١٨	١٣
واحدا وماتين	واحدا وثمانين	٢٥	٨
لانا وزناً	لانا وزناً	٢٥	٢١

LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

Princeton University Library



32101 072239914

(NEC)
HF5715
.I742
T337
1960